بيان عام – منظمة العفو الدولية

5 يوليو/تموز 2019 رقم الوثيقة: MDE 28/0664/2019

الجزائر: تهم جنائية واحتجاز تعسفي ورقابة قضائية بسبب حمل العلم الأمازيغي

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن على السلطات الجزائرية أن تفرج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع المحتجين السلميين، وغيرهم من الأفراد المحتجزين، لمجرد حمل العلم الأمازيغي في الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم. فمع استمرار الاحتجاجات، يجب على السلطات إنهاء الاعتقالات التعسفية والاحتجاز والمقاضاة للمحتجين، أو وضع أي شخص تحت مراقبة قضائية لمجرد حمل العلم الأمازيغي.

في 21 و28 جوان/ حزيران، ألقت الشرطة القبض على ما لا يقل عن 41 شخصًا، من بينهم امرأة و40 رجلاً، لمجرد حملهم العلم الأمازيغي في احتجاجات مختلفة، في جميع أنحاء البلاد، للمطالبة "بتغيير سياسي". ومن بين هؤلاء، تم القبض على 18 شخصًا في الجزائر العاصمة في مجموعتين منفصلتين من خمسة و13 متظاهراً، أربعة اعتقلوا في وهران، وثلاثة اعتقلوا في تمنراست في 21 جوان/حزيران. اعتقل 16 محتجاً آخرين يومي 27 و28 جوان/حزيران. ولا يزال 34 محتجاً رهن الاحتجاز، في انتظار المحاكمة.

لقد اتُهم جميع الأفراد البالغ عددهم 34 شخصًا، بموجب المادة 79 من قانون العقوبات الجزائري بتهمة "المساس بسلامة وحدة الوطن"، التي تنص على عقوبة السجن ما بين سنة وعشر سنوات، ودفع غرامة تتراوح بين 3000 و70 ألف دينار جزائري (حوالي 25 إلى 600 دولار أمريكي).

تشدد منظمة العفو الدولية على أن اعتقال أو مضايقة أو ترهيب أو مقاضاة أي شخص لمجرد حمله علمًا يعد اعتداءً صارخًا على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، وانتهاكًا للحقوق الثقافية للمجتمع الأمازيغي، المكفول بموجب دستور الجزائر باعتباره، بالإضافة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي تعد الجزائر طرفًا فيه.

اعتقلوا وحوكموا بسبب حمل علم

في 30 جوان/حزيران، أمر قاضي التحقيق في محكمة سيدي امحمد بالاحتجاز السابق للمحاكمة لمجموعة من 16 محتجًا قُبض عليهم خلال احتجاجات سلمية في 28 جوان/ حزيران في الجزائر العاصمة بسبب حملهم أعلامًا أمازيغية.

طبقًا لأحد المحامين الذين يمثلون المجموعة، فقد تم اعتقال المحتجين بالقرب من شارع ديدوش مراد، في وسط الجزائر العاصمة، بعد أن قام ضباط الشرطة بتفتيش حقائبهم، أثناء تجمعهم قبل الاحتجاج. وتضم المجموعة سميرة مسوسي، وهي عضو منتخب تبلغ من العمر 25 عامًا في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وهو بائع أعلام، وأحد المارة، بالإضافة إلى رجل فلسطيني. وجميع المحتجين محتجزون حاليًا في سجن الحراش، المعروف بظروف الاحتجاز السيئة بما في ذلك الاكتظاظ. تم اعتقال ما لا يقل عن ثلاثة متظاهرين آخرين، من بينهم الصحفي بوزيد ايشاللن، في نفس اليوم قبل إطلاق سراحه بعد عدة ساعات، دون توجيه تهمة إليه.

في 23 جوان/ حزيران، أي منذ أسبوع، أمر قضاة التحقيق في محاكم باب الواد وسيدي امحمد بحبس 18 رجلاً تم اعتقالهم في احتجاجات سلمية جرت في الجزائر العاصمة في 21 جوان/حزيران. وقد استأنف محامو كلا المجموعتين الحكم؛ ولم يتم تحديد موعد جلسة الاستئناف.

وقال شقيق سعيد أكلي، أحد المحتجين المحتجزين، في احتجاجات 21 جوان/حزيران، البالغ من العمر 39 عامًا، لمنظمة العفو الدولية إن سعيد كان يخطط للانضمام إلى الاحتجاج مع اثنين من الأصدقاء من ولاية البويرة، قبل القبض عليه هو وصديقان له بسبب حملهم أعلامهم على الشاطئ. وكان قد خططوا للانضمام إلى الاحتجاجات في وسط الجزائر في وقت لاحق من ذلك اليوم.

ومن بين المجموعة متظاهر والناشط مسعود لفتيسي، وهو محتجز أيضًا لحمله العلم الأمازيغي. فقد اتُهم لفتيسي في قضية منفصلة في ماي/أيار 2019 بـ "التحريض على التجمع المسلح" (بموجب المادة 100 من قانون العقوبات) لقيامه بوضع علامة تنتقد الجيش في احتجاج ضد النظام السياسي الحالي. وتم تأجيل الجلسة في هذه القضية إلى 6 جويليه/تموز.

الوضع تحت الرقابة القضائية

في 24 جوان/تموز، أمر قاضي التحقيق في محكمة سيدي جمال في وهران بإخضاع ثلاثة متظاهرين للرقابة القضائية، بعد اتهامهم بالمادة 79 من قانون العقوبات لحمل العلم الأمازيغي، ثم أطلق سراحهم فيما بعد. ويجب على الرجال الحضور إلى المحكمة كل يوم أربعاء حتى يتم تحديد موعد للمحاكمة. ولا يزال رجل واحد محتجزاً بتهم غير مرتبطة بالاحتجاجات.

تم إطلاق سراح المحتجين الثلاثة في تمنراست في نفس اليوم، بعد عدة ساعات من الاحتجاز في 21 جوان/تموز، ولم توجه إليهم أي تهم.

حالات أخرى

كما وثقت منظمة العفو الدولية حالات أخرى تتعلق بحمل العلم الأمازيغي. ففي 24 جوان/حزيران، أمر قاضٍ في مدينة برج بوعريريج باعتقال خالد شواطر، وهو طبيب، بعد أن نشر صورة لنفسه وهو يحمل العلم الأمازيغي على فيسبوك. ووجهت إليه تهمة بموجب المادة 79 من قانون العقوبات.

في 25 جوان/حزيران، اعتقل طالبان لحملهما العلم الأمازيغي خلال يوم جديد من الاحتجاج السلمي في الجزائر العاصمة. واحتُجزوا لعدة ساعات قبل مثولهما أمام المدعي العام لمحكمة سيدي امحمد بتهمة "المساس بسلامة وحدة الوطن" بموجب المادة 79 من قانون العقوبات. وأمر القاضي بوضعهما تحت الرقابة القضائية لمدة أسبوعين.

في ولاية معسكر في 26 جوان/حزيران، ألقت الشرطة القبض على جمال بلاغ، البالغ من العمر 55 عامًا، في أحد المقاهي واستجوبته بشأن سبب حمل العلم الأمازيغي أثناء احتجاجات الجمعة في المدينة. ولم توجه أي تهم.

وفي ولاية عنابة، ألقت الشرطة القبض على الصحفي مصطفى بن جمعة واعتدت عليه أثناء تصويره للاحتجاج، وارتداء العلم الأمازيغي، مما أسفر عن أصابته بكدمات على ذراعه. وفي مقابلة مع أحد وسائل الإعلام على الإنترنت "كل شيء عن الجزائر"، قال بن جمعة إن رجال الشرطة، حين وصل إلى مركز الشرطة، أجبروه على خلع ملابسه لتفتيشه ذاتياً. وتم إطلاق سراحه بعد ثماني ساعات من اعتقاله.

وفي وهران، قُبض على ما لا يقل عن تسعة محتجين تعسفياً قبل إطلاق سراحهم في نفس اليوم.

خلفية

منذ 22 فيفري/شباط، كانت المظاهرات الجماهيرية السلمية إلى حد كبير بقيادة المحامين والطلاب والصحفيين وغيرهم تُنظم كل يوم جمعة في جميع أنحاء الجزائر. وكانت في البداية تعارض العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة آنذاك، ومنذ ذلك الحين تدعو الاحتجاجات إلى " إجراء تغيير كامل للنظام السياسي".

اتخذت السلطات الجزائرية خطوات للاعتراف بالحقوق الثقافية للشعب الأمازيغي، وذلك من خلال وضع اللغة الأمازيغية كلغة رسمية في الدستور في عام 2016، وتخصيص "يناير " (الشهر الأول من السنة الأمازيغية) كعطلة رسمية منذ 12 جانفي/كانون الثاني 2018. كما أنشأت أكاديمية لنشر للغة الأمازيغية. ويعترف الدستور الجزائري أيضًا بـ "الأمازيغية" كأحد المكونات الأساسية لهوية الجزائر.

الأفراد المعتقلون، من بينهم: خالد عليش، وجابر باشا، وعبد الرحمن بيبي، وعكلي بوجميل، وخالد بودراع، ومحند إيدر علي، وقروج إدي، وبلال كرون، وحمزى لكحل، وطاهر محرزي، وشاطري مولود، وتيمسي ناصر، وكمال عقبي، وحمزة أوديحات، وأمين ويدري، وسمير ولد طالب، ومخلوف صافي.